تاريخ الاستلام: 2022/12/16م تاريخ القبول: 2022/12/30م تاريخ النشر: 2022/12/31م

الأمن الغذائيّ في ليبيا في ظلّ التغيّرات الدوليّة

أ. فاتح محمّد قدارة

قسم الجغرافيا – كليّة التربية الزهراء

جامعة الجفارة

Email: fetehgfara24@gmail.com

الملخَّص:

أصبحت قضيّة الأمن الغذائيّ من أهمّ القضايا التي تشغل دول ومنظّمات العالم منذ نصف القرن الماضي لاسيّما في ظلّ التغيّرات الدوليّة الخطيرة التي يشهدها العالم، حيث يمثّل الغذاء الحاجة الأساسيّة للسكّان لاستمرار حياتهم والقيام بأنشطتهم.

ولأهميّة الغذاء وضرورة توافره حظي موضوع الأمن الغذائيّ منذ عقودٍ طويلةٍ باهتمام المحلّلين الاقتصاديّين، وتشير العديد من الإحصائيّات والدراسات إلى تعرّض الأمن الغذائيّ العالميّ لعددٍ من الأحداث والأزمات، أصبحت بسببها قضيّة الأمن الغذائيّ وتوفير احتياجات السكّان من الغذاء عمليّةً محفوفةً بالمخاطر؛ وذلك لتأثير هذه الأحداث على عمليَّتي الطاقة والغذاء، وقد تمّ تسليط الضوء في هذا البحث على الأمن الغذائيّ في ظلّ التغيّرات الدوليّة، وماهيّة الأمن الغذائيّ، والجهود الدوليّة لمواجهة أزمة الغذاء العالميّة، وواقع الأمن الغذائيّ الليبيّ في ظلّ التغيّرات الدوليّة المعاصرة.

Abstract:

The issue of food security has become one of the most important issues that concern countries and organizations of the world since the past half century, especially in light of the serious international changes that the world is witnessing, as food represents the basic need of the population to continue their lives and carry out their activities.

Because of this importance of food and the necessity of its availability, the issue of food security has for decades been the focus of economic analysts, as many statistics and studies indicate that global food security has been exposed to a number of events and crises because of which the issue of food security and the provision of food needs of the population has become a risky process due to the impact of these events. On the energy and food processes, the light has been highlighted in this research on food security in light of international changes, what food security is, international efforts to confront the global food crisis, and the reality of Libyan food security in light of contemporary

المقدّمة:

تُعدّ قضيّة الأمن الغذائيّ من أبرز القضايا والتحدّيات التي تواجه الدول والحكومات في الوقت الحاضر ومستقبلاً لاسيّما في ظلّ التغييرات الدوليّة والصراعات التي يشهدها العالم.

ويمثّل الغذاء الحاجة الأساسيّة للسكّان، فهو مهمٌّ لاستمرار حياتهم والقيام بأنشطتهم وفعاليّتهم؛ إذ إنّه مصدر الطاقة التي يتزوّد بها الجسم ليستطيع الحركة والعمل ومن ثمّ أداء دوره المكلَّف به في هذه الحياة، فالإنسان من دون غذاء لا يمتلك القدرة على القيام بأيّ شيءٍ لأنّه باختصار فاقدٌ الطاقة التي يزوّدها به الغذاء.

ولأهميّة الغذاء وضرورة توافره حظي موضوع الأمن الغذائيّ منذ عقودٍ طويلةٍ باهتمام المحلّلين الاقتصاديّين، ونال مكانةً في اقتصاديّات الدول الكبرى والصغرى منها، إذ أصبح توفير الغذاء وتأمينه للشعوب من أكبر المعضلات التي تواجه هذه الدول لاسيّما أنّ مصادر هذا الغذاء بدأت تتعرّض للنضوب والأزمات والتغيّرات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة.

وتشير العديد من الإحصائيّات والدراسات إلى تعرّض الأمن الغذائيّ العالميّ لعددٍ من الأحداث والأزمات، الأمر الذي يؤشّر إلى خطرٍ قد تتعرّض له اقتصاديّات العالم لاسيّما الدول النامية والفقيرة التي تعتمد سلّة غذائها اليوميّ على ما تستورده أو على ما تصدّره لها الدول الغنيّة، وهو ما يجعلها تقع تحت وطأة الدول وسياساتها الاقتصاديّة التي هي في أساسها سياسات احتكاريّة وهيمنة على اقتصاديّات الدول.

لقد اجتاحت العالم العديد من الأزمات والكوارث التي تعرّض بسببها الأمن الغذائيّ إلى هزّات وتحدّيات كبيرة، من أبرزها جائحة كورونا، وانخفاض أسعار النفط، والحرب الروسيّة الأوكرانيّة، وهو ما جعل قضيّة الأمن الغذائيّ وتوفير احتياجات السكان للغذاء عمليةً محفوفةً بالمخاطر وذلك لتأثير هذه الأحداث على عمليّتي الطاقة والغذاء.

ومن هذه الأهميّة التي تحيط بالأمن الغذائيّ ولدت فكرة هذا البحث، إذ يسلّط الضوء على الأمن الغذائيّ الليبيّ في ظلّ المتغيّرات الدوليّة المعاصرة باعتبار ليبيا دولةً من الدول النفطيّة التي تتأثّر بهذه التحولّات والتغيّرات.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة البحث حول الأمن الغذائيّ الليبيّ والأسباب المؤثّرة فيه، وإنّ عملية الأمن الغذائي تعرّضت أو قد تتعرّض لمخاطر تهدّد هذا الأمن لاسيّما في ظلّ ازدياد تنوّع المتغيّرات الدوليّة (السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والصحيّة) واستمرارها وعدم إيجاد الحلول المناسبة، يصبح الأمن الغذائيّ عمليّة معقّدة تحتاج إلى حلولٍ عديدةٍ، وهو ما يمثّل مشكلة بحثيّة تمّت صياغتها عبر تساؤلٍ رئيسٍ مفاده: ما مستقبل الأمن الغذائيّ الليبيّ في ظلّ المتغيّرات الدوليّة؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعيّة هي:

1- ما تأثير المتغيّرات الدوليّة المعاصرة على الأمن الغذائيّ الليبيّ؟
2- كيف ستتعامل ليبيا مع المتغيّرات الدوليّة المعاصرة في تأمين أمنها الغذائي؟
3- ما التحدّيات الدوليّة التي تواجه الأمن الغذائيّ الليبيّ؟
4- ما البدائل المتاحة أمام ليبيا لتأمين احتياجاتها من الغذاء؟

فرضيّات البحث:

1- **الفرضيّة الأولى:** يتّجه إنتاج الغذاء على المستوى العالميّ والمخزون الرئيس من المواد الغذائيّة والسلع الاستهلاكيّة الضروريّة نحو الانخفاض والنقص والتدهور أحياناً، ممّا يترتب عليه ضرورة إيجاد حلولٍ سريعةٍ ناجحةٍ على المستوى الدوليّ لسدّ النقص في الأمن الغذائيّ.

2- **الفرضيّة الثانية:** ما هو واقع الحكومات الليبيّة المتعاقبة في تأمين وتوفير الاحتياجات الغذائيّة الضروريّة للسكّان أو إيجاد بدائل سريعة أو زيادة المخزون الاحتياطيّ منها.

3- **الفرضيّة الثالثة:** عجز الدولة الليبيّة عن تنمية القطاعات الاقتصاديّة المختلفة (باستثناء النفط) أدّى إلى تأثّر الأمن الغذائيّ بالمتغيّرات الدوليّة المعاصرة.

أهميّة البحث:

تتمثّل أهميّة البحث فيما يأتي:

1- تناوله موضوعاً علميّاً على درجةٍ عاليةٍ من الأهميّة؛ إذ يسلّط الضوء على وضع الأمن الغذائيّ، وتداعيات المتغيّرات الدوليّة المعاصرة عليه، والتحدّيات التي تواجه الأمن الغذائيّ.

2- توفير الغذاء يعني تحقيق الاكتفاء الذاتيّ للدولة، وهذا يُعدّ من ركائز الأمن القوميّ الليبيّ.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعريف بالأمن الغذائيّ الليبيّ والسبل الكفيلة بتأمينه خلال الظروف الدوليّة الراهنة.

2- بيان الخصائص الطبيعيّة والسكانيّة والموارد التي تمتاز بها ليبيا.

3- إبراز دور الظروف السياسيّة الليبيّة الداخليّة والتأثيرات الخارجيّة على الأمن الغذائيّ الليبيّ.

4- الكشف عن تداعيات المتغيّرات الدوليّة على الأمن الغذائيّ الليبيّ.

منهجيّة البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تمّ اختيار المنهج الوصفيّ التحليليّ باعتباره من أكثر المناهج الملائمة لموضوع البحث؛ حيث يحيط به إحاطةً شاملةً ويحلّل ما ورد فيه استناداً إلى مجموعة من المصادر والمراجع والدراسات العلميّة.

حدود البحث:

1- الحدود الموضوعيّة: الأمن الغذائيّ الليبيّ في ظلّ التغييرات الدوليّة المعاصرة.

2- الحدود الزمانيّة: وتشمل الفترة من 2011 إلى 2021.

3- الحدود المكانيّة: وتتمثّل في الحدود الدوليّة الليبيّة.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

1- الأمن الغذائيّ Food security:

المقصود به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحليّ ويمثل قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائيّة كليّاً أو جزئيّاً[1].

2- الاكتفاء الذاتيّ Self sufficiency:

هو القدرة على إشباع جميع الاحتياجات الغذائيّة محليّاً من خلال الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتيّة، والاستغناء كليّاً عن استيراد الأغذية من الخارج لتلبية هذه الاحتياجات[2].

3- الفجوة الغذائيّة Food gaptheconceatof:

هي الفرق بين احتياج المواد الغذائيّة والطلب عليها من أجل استهلاكها في قُطرٍ أو إقليمٍ معيّنٍ، ويمثّل الفرق بين الإنتاج والاستهلاك فجوةً حقيقيّةً لاسيّما في الدول النامية، إنّه الفجوة الظاهريّة التي قد لا تساوى بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الفعليّة والموضوعيّة للسكان[3].

الدراسات السابقة:

1- دراسة الأرياح (2005)[4]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالأمن الغذائيّ وأبعاده ومحدّداته الدوليّة الإقليميّة والكشف عن سبل تحقيقه، وبيان التحدّيات التي تواجه هذا الأمن على مستوى الوطن العربيّ.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إنّ الأمن الغذائيّ الدوليّ والإقليميّ والليبيّ يواجه تحدّياتٍ كبيرةً نتيجةً للتغيّرات الدوليّة وعمليّات التساوي التجاريّ بين الدول.

ب- حقّقت الحكومة الليبيّة سياسةً اقتصاديّةً للدعم الزراعيّ وتوسيع المساحات الزراعيّة.

ج- تمّ تحقيق الأمن الغذائيّ الليبيّ من خلال سياسة الإرشاد الزراعيّ والرفع القانونيّ لمصادر المياه.

2- **دراسة احميدة(2017)**[5]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالإمكانيّات الاقتصاديّة المتوقّعة لتحقيق الأمن الغذائيّ لاسيّما في القمح الليبيّ خلال الفترة (2000-2014)، وبيان الفجوة الغذائيّة ونسبة الاكتفاء الذاتيّ في ليبيا خلال هذه الفترة.

توصّلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- تمتلك ليبيا عدداً من المقوّمات الطبيعيّة والبشريّة والماديّة تمكّنها من تحقيق الاكتفاء الذاتيّ من القمح.

ب- هناك مساحات واسعة من الأراضي الليبيّة الصالحة للزراعة لاسيّما زراعة القمح.

ج- يمكن لليبيا تحقيق الاكتفاء من القمح خلال العام 2020 من خلال دراسة العوامل الاقتصاديّة المؤثّرة على زراعة القمح.

د- تستطيع ليبيا تحقيق الاكتفاء الذاتيّ في المحاصيل الزراعيّة إذا اتّبعت سياسةً زراعيّةً فاعلةً في استثمار كلّ الإمكانيات المتاحة لديها.

3- **دراسة موسى ويوسف (2019)**[6]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التوقّعات المستقبليّة لتحقيق الأمن الغذائيّ في ليبيا، والكشف في سياسات التنمية المستدامة ومعرفة التوقّعات المستقبليّة لإنتاج واستهلاك المواد الغذائيّة والقضاء على الفجوة الغذائيّة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إنّ توفير الأمن الغذائيّ شرط أساسيّ لتحقيق التنمية المستدامة.

ب- يجب على متّخذي القرار في ليبيا وضع سياسات أكثر ملاءمةً لظروف التنمية المستدامة في المجال الزراعيّ.

ج- ضرورة دعم القطاع الزراعيّ بكلّ الطرق والوسائل لتحقيق الاكتفاء الذاتيّ والأمن الغذائيّ.

4- **دراسة خليفة(2021)**[7]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالتشريعات الليبيّة في مجال توفير الأمن الغذائيّ، ومعرفة مدى مساهمة الاتّفاقيات المنبثقة عن المنظمات العربية في الوطن العربيّ في تحقيق الأمن الغذائيّ.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إنّ تحديد المعوقات الإداريّة والاقتصاديّة يسهم في تحقيق الأمن الغذائيّ.

ب- إنّ معرفة القصور الزراعيّ يزيد من حجم الإنتاج الزراعيّ ومن ثم الاكتفاء الذاتيّ.

ج- تستطيع ليبيا تحقيق أمنها الغذائيّ إذا استطاعت توظيف واردات النفط في المجال الزراعيّ.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الأمن الغذائيّ والاكتفاء الذاتيّ والفجوة الغذائيّة في ليبيا، وتطرّقت إلى معالجة الإنتاج الزراعيّ الليبيّ، وهو ما استند إليه هذا البحث من خلال نتائج الدراسات ومصادرها في الجانب النظريّ، ولكنّ هذه الدراسات لم تتناول الأمن الغذائيّ الليبيّ في ضوء المتغيّرات الدوليّة المعاصرة، فضلاً عن اختلاف خطّة البحث وأهدافه عمّا سبقه من دراسات.

المطلب الأوّل: ماهيّة الأمن الغذائيّ:

على مدى العقود القليلة الماضية حقّق العالم تقدّماً ملحوظاً في الحدّ، من نقص التغذية ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة(FAO) فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية من 920 مليون شخص سنة 1980م إلى 798 مليوناً في سنة2001م، في حين أنّ نسبة الذين يعيشون في ظلّ هذه الظروف انخفض إلى حدٍّ كبيرٍ، من(28%) إلى(17%) بفضل النموّ الاقتصاديّ، بالإضافة إلى البرامج الموجّهة للغذاء في بعض البلدان التي أسهمت إلى حدٍّ كبيرٍ في التقدّم[8].

وتشير إحدى تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنّ عدد الجوعى في العالم في تناقصٍ مستمرٍ، حيث انخفض إلى أكثر من 100 مليون شخص خلال الفترة (2012-2014)، وبلغ عدد الجياع في العالم حوالى(805) مليون شخص، وانخفض إلى أقلّ من

209 مليون كما كان عليه في الفترة (1990–1992)، وعلى الرغم من إيجابيّة هذه المؤشّرات فإنّ قرابة واحد من بين كلّ تسعة أشخاص في العالم لا يحصل على غذاءٍ كافٍ يمكّنه من عيش حياةٍ نشطةٍ صحيّةٍ، ويعيش أغلب سكّان العالم الذين يعانون جوعاً مزمناً في الدول النامية إذ قُدّروا بحوالى 791 مليون شخص خلال الفترة 2012–2014[9].

قرّر المجتمع الدوليّ إبّان الحرب العالميّة الثانية تأسيس منظمة متخصّصة للأمن الغذائيّ سُمِّيت(Food & Agriculture organization)، وتضمَّن دستور المنظّمة السعي إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمّها: تحسين مستويات التغذية والمعيشة وتحسين ظروف سكّان الريف.

ثم تعرّض العالم إلى أزمة غذاءٍ عالميّةٍ خلال الفترة (1972–1974)، انعقد على إثرها مؤتمر الغذاء العالميّ في عام 1974م، وركّز على أولويّة الأمن الغذائيّ العالميّ من خلال زيادة واستقرار الإنتاج، وفي عام 1983 تمّ توسيع مفهوم الأمن الغذائيّ ليشمل مفهوم القدرة على الحصول على الغذاء بالإضافة إلى مفهومي التوتّر والاستقرار، وفي عام 1992 عقد المؤتمر العالميّ حول التغذية وأضاف مفهوماً جديداً للأمن الغذائيّ وهو كفاءة استخدام الغذاء، وأصبح حقّ الإنسان في غذاءٍ مناسبٍ ضمن حقوق الإنسان التي أقرّها المجتمع الدوليّ[10].

ومنذ ذلك الحين أصبح المفهوم المتّفق عليه عالميّاً للأمن الغذائيّ يدور حول المفهوم الذي استقرّت عليه منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وهو: "تحقيق الأمن الغذائيّ عندما يكون كلّ الأفراد في كلّ الأوقات لهم القدرة على الحصول على قدرٍ كافٍ وآمن ذي قيمة غذائيّة من الطعام لتلبية احتياجاتهم وفق تفضيلاتهم من أجل حياةٍ تتّسم بالصحّة والنشاط"[11].

ويعنى مفهوم الأمن الغذائيّ بتوافر المحاور التالية[12]:

1- **كفاية الإمدادات الغذائيّة (Arability):** من حيث الكمّ والنوع، حيث تأخذ الدولة بعين الاعتبار كيفيّة توفير حاجة السكّان من الغذاء سواء أكان ذلك محليّاً أم خارجيّاً لاسيّما في ظلّ الزيادة العالميّة في معدّلات النمو السكانيّ.

2- **القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility)**: وتعدّ من العوامل المهمّة في تحقيق الأمن الغذائيّ؛ لأنّه حتى إذا توافرت كميّات كافية من الأغذية فإنّ أفراد المجتمع يحتاجون إلى فرصٍ للحصول على هذه الأغذية من الناحية الماديّة والاقتصاديّة.

3- **الأمان (Safety)**: يتمثّل في الاعتبارات المتعلّقة بالنوعيّة والمواصفات التي تضمن سلامة الغذاء.

4- **الاستقرار (Stability)**: يتمثّل في الاستدامة والتوصّل للأبعاد الثلاثة السابقة (كفاية الإمدادات الغذائيّة، والقدرة على الحصول الأغذية، والأمان) عبر مختلف الفترات الزمنيّة دون التعرّض للتقلّبات أو الأزمات؛ وذلك وفقاً لما يتّبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة[13].

المطلب الثاني: الجهود الدوليّة لمواجهة أزمة الغذاء العالميّة:

هناك مجموعة من الجهود والمقترحات لمواجهة أزمة الغذاء العالميّة تتمثّل في الآتي[14]:

1- الوقوف عند الأسباب المؤدّية لحدوث مثل هذه الأزمة، ومحاولة إيجاد حلولٌ لها عن طريق عقد المزيد من المؤتمرات وإجراء الأبحاث العلميّة التي تناقش مشكلات المياه والطاقة عبر توجيه الدراسات والأبحاث العلميّة نحو إيجاد الحلول لمشكلات ندرة الموارد المائيّة؛ لأنّ المياه هي أساس ما يُعرف بالزراعة المستدامة، والاهتمام بوضع لجان في الغرف التجاريّة المختصّة في المياه على غرار اللجان الزراعيّة حتى تتمكّن من الاطّلاع على أوضاع المياه وتوجيه القطاع الزراعيّ إلى أخذ مبدأ الزراعة المستدامة كأساسٍ لأيّ مشروعٍ زراعيٍّ.

2- اتّخاذ المزيد من التدابير لضمان الحصول على إمدادات الغذاء وإيصالها بأقلّ التكاليف كما يمكن تنفيذ تدابير من خلال دعم الحكومات في سياسات وممارسات استيراد الأغذية، ويمكن للبلدان النامية التي تعاني من حالات نقص في الأغذية الأساسيّة مثل: الأرز والقمح التي تستهلك على نطاق واسع ولكنّها لا تزرع محليّاً أو بالكميّات الكافية، ويتعيّن استيرادها بأسعارٍ مرتفعة تنظيم إجراءات خفض تكاليف معاملات استيراد الأغذية؛ وذلك بجلبها مباشرةً من البلدان المنتجة[15].

3- اتّخاذ منظمة الأمم المتّحدة موقفاً فريداً يمكّنها أن تساعد في تحفيز هذا الجهد العالميّ، ومساعدة سكّان البلدان النامية في التصدّي لآثار ارتفاع الأسعار على أمنها الغذائيّ بمساعدتها على اغتنام فرص تنميتها وتوسّع حجم زراعتها من خلال تشجيع التنمية المستدامة[16].

4- تحسين استخدام الغذاء من خلال إحداث التكامل بين سياسات تنمية الأمن الغذائيّ التي يضعها المسؤولون مع عمليّات التنمية الريفيّة كافّةً، فبتضافر مجهودات كلّ الهيئات والمنظّمات الإقليميّة والدوليّة يمكن عمل خططٍ شاملةٍ تمكن من القضاء على الجوع والفقر وارتفاع أسعار الأغذية في أغلب دول العالم لاسيّما النامية منها.

5- عقدت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) قمّةً في العاصمة الإيطاليّة (روما) خلال عام 2008م لمناقشة أزمة الغذاء العالميّة، حيث عالجت القمّة موضوعاتٍ مهمّةً منها: المعونة والتجارة والتكنولوجيا اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعيّة، وأكّد الإعلان النهائيّ في المؤتمر على دور الزراعة والأمن الغذائيّ باعتبارهما عنصرين رئيسين في عالم التنمية مطروحين على جدول الأعمال السياسيّ الدوليّ، ويأتي هذا الإعلان عقب ثلاثة عقود من الزمن على الأقلّ من تناقص المعونات الرسميّة لقطاع الزراعة من انخفاض 17% عام 1980 إلى 3% عام 2006[17].

6- الإفادة من توظيف الطاقة النوويّة ومصادر الطاقة المتجدّدة بقصد مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بدلاً من الاتّجاه لتعويض النقص عن طريق استخدام المحاصيل الزراعيّة في تصنيع الوقود الحيويّ[18].

7- يشير قانون الصندوق الدوليّ إلى استعداده لإعادة تخصيص ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكيّ من القروض والمنح الموجودة من أجل تقديم دعمٍ فوريٍّ للإنتاج الزراعيّ في العالم النامي في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض مخزوناتها، وستمكن هذه الأموال المزارعين الفقراء من الحصول على المدخلات الأساسيّة مثل: البذور والأسمدة لمساعدتهم في الاستعداد للموسم الزراعيّ المقبل، ولوضع أساس لتحقيق زياداتٍ مستمرّةٍ من الإنتاج في المواسم اللاحقة، وتُعد المساعدة من خلال الأموال مختلفة عن الإغاثة في حالات الطوارئ والمعونة الغذائيّة، وشبكات الأمن الاجتماعيّ، ولكن يمكن أن تصاحبها وتستكمل التدابير التي يتّخذها الشركاء الآخرون في حالة الطوارئ.

8- يتّفق الصندوق الدوليّ للتنمية الزراعيّة مع المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ للأمم المتّحدة على أنّه لابدّ من معالجة ما لحق بالزراعة في البلدان النامية في العقود الأخيرة، وعلى ضرورة القيام بزيادةٍ كبيرةٍ في المساعدة الإنمائيّة الرسميّة المقدّمة بغية تحقيق نموٍّ كبيرٍ في الإنتاجيّة والدخل الصافي لصغار المزارعين، ويتماشى ذلك بوضوحٍ مع الإطار الاستراتيجيّ للصندوق واستجابته المتوسّطة والطويلة الأجل للأزمة الغذائيّة الماليّة[19].

9- تكاثفت مجموعة من الأسباب التي دعت لرغبة الدول في مواجهة الأزمة الغذائيّة، ومن أهمّ الأسباب ما يأتي:[20]

أ. الارتفاع الكبير في أسعار معظم المنتجات الزراعيّة.

ب. شهدت الدول العربيّة ارتفاعاً كبيراً في الأسعار المحليّة نظراً للانفتاح التجاريّ والارتباط في استيراد العديد من السلع ومستلزمات الإنتاج بالأسعار العالميّة، والاعتماد على بعض السلع المستوردة كسلعٍ أساسيّةٍ لتوفير الأمن الغذائيّ، وزيادة الواردات فيها لتلبية الطلب الخارجيّ.

وفي نهاية المؤتمر تمّ التوصّل إلى بيانٍ توافقيٍّ تمّ من خلاله تأكيد متابعة تنفيذ التزامات مؤتمر القمّة العالميّ المنعقد في عام 1996، وعدم استخدام الغذاء للضغوط السياسيّة والاقتصاديّة والالتزام بمساعدة البلدان النامية لترسيخ الأمن الغذائيّ وتقديم الدعم الفوريّ للإنتاج الزراعيّ والتجارة بالمنتجات الزراعيّة[21].

وتتوافر في ليبيا مقوّمات طبيعيّة عديدة كالمناخ المعتدل، ودرجة الحرارة، والأراضي الخصبة للزراعة، والمياه (النهر الصناعيّ، المياه الجوفيّة، العيون، الأمطار)، إضافةً إلى الموارد البشريّة التقنية والفنيّة والأيدي العاملة، فضلاً عن الإمكانيّات الاقتصاديّة الكثيرة ومنها: النفط والغاز والعديد من الثروات، والموقع الجغرافيّ والاستراتيجيّ للدولة الليبيّة، لكنّ ليبيا اعتمدت في دخلها القوميّ على النفط كمصدر وحيد أساسيّ وأهملت القطاعات الأخرى، لا سيّما الزراعة، فالاقتصاد الليبيّ اقتصاد أحاديّ يعتمد بالدرجة الأساسيّة على توريد النفط الخام والغاز دون الاستثمار من هذا المورد القابل للنضوب مستقبلاً[22].

كلّ ذلك جعل من ليبيا دولة مكتفية ذاتيّاً لسنواتٍ طويلةٍ، فهي تستطيع شراء الكثير ممّا تحتاجه من موارد الغذاء نتيجةً لدخلها الكبير من النفط، ومع ذلك فإنّ أمنها الغذائيّ تعثَّر كثيراً لاسيّما في العقد الأخير (2011–2021) لأسبابٍ عديدةٍ منها:

الأسباب الداخليّة:

وتتمثّل في الوضع الأمنيّ، ونشوب كثيرٍ من النزاعات بين المناطق الليبيّة، والتدخّلات الدوليّة والإقليميّة، والتهجير القسريّ، وسرقة موارد الدولة في كافّة القطاعات منها القطاع الزراعيّ، والاعتماد على المواد الغذائيّة الزراعيّة المستوردة من دول الجوار، كلّ ذلك عرّض الأمن الغذائيّ لخلخلة وضعف وأدّى إلى تراجع مستوى المنتوج الزراعيّ وتذبذبه، ومن الأسباب الداخليّة أيضاً عدم وجود سياسة اقتصاديّة ناجحة خلال هذه الفترة، وعدم الاهتمام أصلاً من قبل الدولة بالوضع الزراعيّ ناهيك بالصناعيّ الذي يرتبط بشكلٍ أو بآخر بما ينتجه القطاع الزراعيّ[23].

إنّ ليبيا غنيّة بكافة الموارد الطبيعيّة التي تجعل منها بلداً زراعيّاً منتجاً، لكنّ الاقتصار على استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل، وقلّة الخطط التنمويّة للنهوض بالقطاع الزراعيّ، أدّى إلى تراجع الإنتاج الذي هو في الأساس إنتاج زراعيّ لسدّ حاجة المواطن الليبيّ.

في المقابل تعاني المجتمعات الريفيّة من تدنٍّ في المستويات المعيشيّة، حيث تشير إحصائيّات صندوق النقد الدوليّ لسنة 2016م إلى أنّ معدّلات الفقر قد زادت في ليبيا بسبب الاضطرابات السياسيّة والحروب الأهليّة بنحو (0.4)، ناهيك بتدني الرعاية الصحيّة في هذه المجتمعات وانتشار الفوضى الأمنيّة، وهو ما يؤدّي بدوره إلى ضعف الإنتاج الزراعيّ عموماً[24].

بالإضافة إلى ذلك عدم إمكانيّة قطاع الزراعة من استخدام المكينة الزراعيّة والأسمدة الكيماويّة في النشاط الزراعيّ، وكذلك عدم استخدام الزراعة الحديثة في مجال الإنتاج الزراعيّ يُعد عثرة أمام ليبيا لتحقيق أمنها الغذائيّ لاسيما في ظلّ تنامي الفجوة الغذائيّة بين الحاجات والطلب عليها[25].

كما أدّى ضعف التقنيات الحديثة واستخدام المخصّبات الزراعيّة في قطاع الزراعة إلى محدوديّة الإنتاج الزراعيّ الليبيّ، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض التي تفسد المحاصيل الزراعيّة قبل نضوجها، وعدم توفير الدولة الأدوية والمحصنات للمزارع الليبي.

في المقابل تشهد الاستثمارات في القطاع الزراعيّ الليبي تراجعاً ملحوظاً بسبب جملةٍ من التحدّيات والمعوقات مثل عزوف القطاع الخاصّ على الاستثمارات بالقطاع العامّ مقارنةً بالقطاعات الاقتصاديّة الأخرى وتضارب التشريعات والقوانين الحاكمة لبيئة الاستثمار في ليبيا لاسيّما في المجال الزراعيّ، ناهيك بضعف مشاريع البنية الأساسيّة، ممّا ينعكس سلباً على القطاع الزراعيّ ومن ثمّ علىّ الأمن الغذائي، بالإضافة إلى ارتباط الاستثمارات الزراعيّة الليبيّة بالريفيّة التسويقيّة على المستوى الإقليميّ، الأمر الذي يفرض على المنتجات الزراعيّة الليبيّة الدخول في سوق المنافسة الدوليّة، وهذا لا يرجّح كفّة المنافسة في كثيرٍ من الأحيان لصالح المنتجات الزراعيّة الليبيّة؛ وذلك لجملةٍ من الاعتبارات الاقتصاديّة والبيئيّة[26].

المطلب الثالث: واقع الأمن الغذائيّ الليبيّ في ظلّ المتغيّرات الدوليّة المعاصرة:

في المطلب السابق تمّ توضيح الأسباب الداخليّة لتردّي الوضع الزراعيّ الذي يؤدّي بدوره إلى خلخلة الأمن الغذائيّ لاسيّما في ظلّ غياب الحلول العمليّة والعلميّة لمعالجة الخلل في القطاع الزراعيّ على الرغم من توافر الإمكانيّات والموارد الطبيعيّة البشريّة والماديّة.

وهذا الأمر يؤدّي بدوره إلى زيادة الاعتماد على الدول الأخرى الإقليميّة والعربيّة والغربيّة لسدّ العجز والنقص في الغذاء لتحقيق الأمن الغذائيّ، ولسدّ الفجوة الغذائيّة بين الحاجة والطلب، وهو ما يجعل ليبيا تقع تحت طائلة هذه الدول التي تتلاعب بأسعار السوق، بالإضافة إلى شروطها السياسيّة، ولقد تعرّض العالم لهزّات خلال هذا العقد (2011–2014) ناهيك بالوضع الليبيّ الداخليّ المتأزّم فيه أصلاً، ومن أبرز هذه الهزّات ما يلي[27]:

1– تغيّر مناخ الاستثمار على المستوى الدوليّ بسبب الأزمات العالميّة التي عرفها العالم، مثل أزمة عام 2014م وانعكاس ذلك على الاستثمار في القطاع الزراعيّ العربيّ عموماً والليبيّ خصوصاً.

2– التدخّل الدوليّ والإقليميّ في الأزمة الليبيّة منذ عام 2011 حتى نهاية 2021م.

3- وباء كورونا أو جائحة كورونا وما حمله فيروس كوفيد 19 من أزمةٍ اقتصاديّةٍ دوليّةٍ شملت القطاعات كافّةً ومنها القطاع الزراعيّ.

4- التدخّل العسكريّ الروسيّ في أوكرانيا وتداعياته على الوضع الاقتصاديّ، لاسيّما مصادر الطاقة (النفط والغاز) ومصادر الغذاء (القمح).

5- ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، وهو ما انعكس على أسعار باقي المواد ومنها المواد الغذائيّة التي تتطلّب عمليّات نقل مكلفة جداً نتيجةً لاعتمادها بشكلٍ أساسيّ على النفط.

إنّ هذه التغيّرات الدوليّة مع ما رافقها من تأزّم في الوضع الداخليّ الليبيّ أثّرت بشكلٍ كبيرٍ على الأمن الغذائيّ الليبيّ، وبما أنّ ليبيا من الدول النفطيّة فإنّ بعض هذه الأحداث تخدمها اقتصاديّاً كزيادة أسعار النفط[28] مثلاً، لكنّ هشاشة الوضع السياسيّ والأمنيّ الليبيّ، وضعف البنية السياسيّة، وعدم الاستقرار الحكوميّ يجعل من هذه الاستفادة ضئيلة جداً في ظلّ التجاذبات السياسية الداخليّة وعدم الاستقرار السياسيّ الليبيّ إلى حدّ الآن، تبقى المعضلة الأساسيّة في الأمن الغذائيّ الليبيّ هي مسألة التمويل الغذائيّ؛ إذ تعاني ليبيا من شحٍّ في الكثير من المواد الغذائيّة كالقمح، والشعير، والأرز، والزيوت النباتيّة، التي كانت تستوردها من روسيا وأوكرانيا وبنسبةٍ لا تستطيع تغطيتها ممّا يعرّض أمنها الغذائيّ إلى فجوةٍ غذائيّةٍ مستقبليّةٍ إذا ما استمرّت الأوضاع الدوليّة على ما هي عليه الآن، لاسيّما في ظلّ غيابٍ شبه كاملٍ للإنتاج الزراعيّ من هذه المواد الغذائيّة؛ لذا لابدّ من أن تلجأ ليبيا إلى إيجاد بدائل عديدة تتمثّل في اختيار دول أخرى لتزويدها بهذه المواد التي تمثّل سلّة الغذاء للمواطن الليبيّ[29].

لقد شهد الأمن الغذائيّ الليبيّ منذ عام 2014 تراجعاً ملموساً ونقصاً في المواد الغذائيّة، الأمر الذي سيؤدّي إلى مزيدٍ من الضعف والقصور في توفير المواد الأساسيّة إذا ما استمرّ الحال المتردّي على ما هو عليه في الوقت الحاضر، وربّما تتفاقم عمليّة شحّ ونقص المواد الغذائيّة في السنوات القادمة، ممّا يستدعي العمل على إيجاد بدائل آمنة تسهم في تأمين الأمن الغذائيّ وسدّ النقص والفجوة الغذائيّة الليبيّة المرشّحة للتصعيد في ظلّ تردّي المشهد السياسيّ وهشاشة الوضع الأمنيّ[30].

ويمكن العمل ولو على المستوى القريب على استيراد هذه المواد من دول عربيّة وإقليميّة؛ لأنّ المخزون الليبيّ من هذه المواد الغذائيّة مرشّح للنضوب إذا لم تتمّ إعادة تأهيله

لسدّ الاحتياجات الضروريّة للسكّان من هذه المواد لاسيّما أنّه لدى ليبيا مصادر وموارد ماليّة كبيرة تستطيع أن تسدّ هذه الفجوة وتحافظ على أمنها الغذائيّ[31].

الاستنتاجات:

توصّل البحث إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات المهمّة هي:

1- ضعف السياسات الاقتصاديّة المتّبعة في ليبيا لاسيّما فيما يتعلّق بالقطاع الزراعيّ، وذلك نتيجة الاعتماد الكليّ على موارد النفط لسدّ احتياجات هذا القطاع.

2- توافر الموارد الطبيعيّة والموارد البشريّة في ليبيا التي تمكّنها تطوير القطاع الزراعيّ لكنّ غياب السياسات الاقتصاديّة الراجحة أدّى إلى إهمال هذا القطاع الحيويّ على الرغم من توافر كلّ المقوّمات اللازمة للنّهوض به.

3- غياب الاستثمارات في القطاع الزراعيّ سواء أكانت استثمارات محليّة أو عربيّة أو دوليّة والاقتصار على الاستثمار في القطاع النفطيّ أدّى إلى تراجع دور هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائيّ.

4- الأمن الغذائيّ أصبح ضرورةً ملحّةً لاسيّما في ظلّ تراجع هذا الأمن دوليّاً وازدياد نسب الفقر والمجاعة وسوء التغذية في العالم التي كانت بسبب الحروب والكوارث والأزمات الدوليّة.

5- تستطيع ليبيا الوقوف في وجه التحدّيات التي تعترضها فيما يتعلّق بأمنها الغذائيّ ولكن هذا يكون لفترةٍ محدّدةٍ.

6- أسهم النفط في ليبيا بدورٍ فاعلٍ في الحفاظ على موازنةٍ غذائيّةٍ خلال التغييرات الدوليّة الراهنة.

التوصيات:

1- على ليبيا إيجاد بدائل لتأمين غذائها لاسيّما أنّ العالم مقبلٌ على أزمةٍ اقتصاديّةٍ بسبب الحرب الروسيّة الأوكرانيّة خصوصاً إن استمرّت لفتراتٍ طويلةٍ.

2- الاهتمام بالقطاع الزراعيّ سواء عن طريق تشجيع الفلاحين الليبيّين ومساعدتهم وتوفير المستلزمات اللازمة لتحقيق تنميةٍ شاملةٍ للقطاع الزراعيّ.

3- فتح طريق الاستثمار أمام المستثمرين المحلّيين والعرب والأجانب في القطاع الزراعيّ وعدم الاعتماد كليّاً على القطاع النفطيّ.

هوامش البحث

(1) حسين عمر، المعجم الاقتصاديّ، ط1، (القاهرة، دار النهضة العربيّة، 1985م)، ص226.

(2) عبد الواحد محمّد البوادي، موسوعة العلوم الاقتصاديّة والتجاريّة، ط2، (الإسكندريّة، دار الجامعة الجديدة، 1999م)، ص102.

(3) عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية العربيّة ومآزق الأمن الغذائيّ العربيّ، مجلّة المستقبل العربيّ، دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، يناير 2007م، ص207.

(4) صالح الأمين الأرباح، وآخرون، الأمن الغذائيّ أبعاده ومحدّداته وسبل تحقيقه، (طرابلس، الهيئة القوميّة للبحث العلميّ، 2005م)، ص35.

(5) زهرة صالح احميدة، وآخرون، الممكنات الاقتصاديّة المتوقّعة لتحقيق الأمن الغذائيّ من القمح الليبيّ، جامعة طرابلس، كليّة الزراعة، 2017م.

(6) محمّد سالم عليّ موسى، وعبد الحميد أبوبكر يوسف، دراسة اقتصاديّة حول التوقّعات المستقبليّة لتحقيق الأمن الغذائيّ في ليبيا، مجلة كليّة الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلّد الأوّل، العدد الثالث، يونيو 2019.

(7) ميلاد امحمد عليّ خليفة، الحماية القانونيّة للأمن الغذائيّ في ليبيا، مجلّة أضواء للبحوث والدراسات، العدد (3)، جامعة سبها، ليبيا، يناير، 2021م، ص102.

(8) منظمة الأغذية والزراعة، آخر المستجدّات بشأن المفاوضات الزراعيّة لمنظمة التجارة العالميّة، العدد السبعون، روما، 2014م، ص2.

(9) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائيّ في العالم، تقرير البيئة التمكينيّة لتحقيق الأمن الغذائيّ، روما، 2014م، ص8.

(10) فاطمة أحمد محمّد، أثر الطاقة الحيويّة كبديل للنفط على الأمن الغذائيّ العالميّ بالتطبيق على دول منظمة الأوبك وبعض الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2013م، ص98.

(11) عطيّة الهندي، الجهود الدوليّة لحلّ أزمة الغذاء في العالم، المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، جامعة الدول العربيّة، القاهرة، 3-2008/8/7م، ص25.

(12) المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربيّ وانعكاساتها على الأمن الغذائيّ، الخرطوم، 2006م، ص26.

(13) وحيد عليّ مجاهد، الأمن الغذائيّ من منظور الإتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء، المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، الخرطوم، د.ت، ص29.

(14) أمل عبد اللطيف أحمد، أزمة الغذاء من جديد في قائمة الأزمات الأمنيّة العربيّة، (أبو ظبي، مركز الخليج للدراسات استراتيجيّة، 2015م، ص10).

(15) مؤتمر الأمم المتّحدة، معالجة الأزمة الزراعيّة العالميّة، دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذاء المستدام والتخفيف من وطأة الفقر (نيويورك، 2008)، ص23.

(16) مروري محمّد لقصاحب، الأمن الغذائي قضيّة أمن قومي رؤية للمجتمع المصريّ، (مصر، منشورات جامعة المنصورة، 2009م)، ص13.

(17) أسامة بدير، دور الاستثمار الزراعيّ في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئيّ، مجلّة أبحاث اقتصاديّة، جامعة محمد خيضر بسكره، الجزائر، 2016م، ص178.

(18) أ. عليّ عبد اللطيف أحمد، أزمة الغذاء، مرجع سابق، ص10.

(19) الصندوق الدوليّ للتنمية الزراعيّة، تمكين السكّان الريفيّين من التغلّب على الفقر، هيأة المشوارات الخاصّة بالتجديد، الدورة الثالثة، روما، يوليو، 2008م.

(20) محمّد بن محسن بن صالح العولقي، دراسة تحليليّة للفجوة الغذائيّة في البلدان العربيّة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كليّة التجارة، جامعة خلدون، مصر، 2009م، ص111.

(21) فاطمة أحمد محمّد، أثر الطاقة الحيويّة كبديلٍ للنفط، مرجع سابق، ص80.

(22) رقيّة محمد خلف الجبوري، السياسة الزراعيّة وأثرها على الأمن الغذائيّ في بعض الدول العربيّة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بيروت، مركز الوحدة العربية، 2013م، ص62.

(23) منى رحمة، السياسات الزراعيّة في البلدان العربيّة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016م)، ص112.

(24) إبراهيم أحمد سعيد، أهميّة الاستثمارات في الأمن الغذائيّ العربيّ (الاقتصاد العربيّ)، مجلّة المستقبل العربيّ، العدد 440، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014م، ص256.

(25) المرجع نفسه، ص258.

(26) المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، الاجتماع الأوّل اللجنة التوجيهيّة تقييم استراتيجيّة التنمية الزراعيّة العربيّة المستدامة للعقدين 2005–2025م، الخرطوم، 2015م، ص18.

(27) إمام محمود الجسمي، تحديّات الأمن الغذائيّ العربيّ، الجمعية الإماراتيّة للاقتصاد الزراعيّ، 26–27 سبتمبر 2016م، ص148.

(28) إمام محمود الجسمي، محدّدات الأمن الغذائيّ العربيّ، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديّين الزراعيّين، القاهرة، 2014م، ص109.

(29) سمير محمود عليّ، الأمن الغذائيّ وآفاق تطوره في ليبيا، مجلّة دراسات اقتصاديّة، العدد الخامس، السنة الثانية، جامعة عمر المختار، 2019م، ص142.

(30) عائشة خليفة الفيتوري، أهميّة الأمن الغذائيّ في الدول العربيّة في ظلّ أزمة الغذاء العالميّة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2018م، ص56.

(31) سمير محمّد عليّ، الأمن الغذائيّ وآفاق تطوّر جديدة، مرجع سابق، ص143.